المرجعيات الثلاث

محمد سعيد الزعبلي

سبعة أعوام من الحرب اليمنية والشرعيةِ اليمنيةِ المدعومة من قبل التحالف العربي عسكريا – جواً وبراً – لم تستطع القضاء على الانقلابيين الحوثيين وعودة الشرعية اليمنية إلى ضواحيها وفقاً للأهداف عاصفة الحزم، سبعة أعوام من تلك الحرب تحول فيها الحوثيون من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم نتيجة خيانة التيار الإخواني داخل شرعية الرئيس عبدربه منصور هادي الذي بات لا حول له ولا قوة، وما سقوط الجوف والبيضاء وبيحان شبوة ومأرب التي لم يتبقَ منه سوى العاصمة إلا دليل على ما نقوله، وهو ما لا يستطيع أحد إنكاره البتة، إذن من أجل اختصار الوقت وتقليل التكلفة المادية والبشريةٍ ورفع المعاناة على الشعب اليمني شمالاً وجنوباً فإنه لا بد من حل سياسي بإشراف دولي يكفل حقوق جميع الأطراف دون أي أقصاء لأحد، هذا ما يجب اليوم وبإجماع المجتمع الدولي لطالما والحل العسكري لم يتحقق بعد بل بات مستحيلاً، إلا أن التمسك بالمرجعيات الثلاث المنتهية صلاحياتها أصلاً ومن قبل الطرف الأضعف في المعادلة العسكرية على الأرض فهذا يعني استمرار الحرب العبثية التي لم تجني منها طرف الشرعية أي نجاح على الأرض غير الكسب المادي، وهي ما أصبح وقودها المواطن اليمني الذي بات لا حول له ولا قوة ومن أجل توضيح الصورة أكثر للقارئ الكريم بشأن المرجعيات الثلاث المزعومة فإن أولاها المبادرة الخليجية التي وضعت بين علي عبدالله صالح ومعارضيه في صنعاء والتي صممت على مقياس علي عبدالله صالح بتسليمه منصب الرئاسة ومنحه وجميع أركان نظامه حصانة شرعية من أي ملاحقة قانونية في كل ما ارتكبه في هذا الشعب طيلة فترة حكمه فهذه المرجعيةٍ انتهتٍ في انتخاب عبدربه منصور هادي رئيساً خلفاً لعلي عبدالله صالح وتشكيل حكومة وطنية برئاسة محمد سالم باسندوة والذي تحصل فيها إخوان المسلمين على سبعة مقاعد مقابل تآمرهم على ثورة الشباب عام ٢٠١١م .

أما المرجعية الثانية هي مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء والذي رفضته كثيرا من مكونات السياسية الشمالية في حينه ومنهم الحوثيون بشأن الأقاليم الستة، بالإضافة إلى ذلك فإن الجنوب لم يكن له ممثل رسمي في مؤتمر الحوار المذكور فهناك من حضر من أبناء الجنوب بصفته الشخصية ومن أجل المشقاية اليومية فقط وما تلى بعد ذلك في اتفاق السلم والشراكة بين سلطة الرئيس عبدربه شهور والحوثيين ما قبل الانقلاب الحوثي الكامل على سلطة الرئيس هادي، هنا انتهى دور مخرجات الحوار.

وأما المرجعية الثالثة هي قرار مجلس الأمن (٢٢١٦) التي نصت بعض فقراته على تسليم الحوثيين لكافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وتسليم السلطة إلى الشرعية اليمنية، هذا القرار من ألغاه مجلس الأمن نفسه وبدون إعلان حينما كلف مبعوثيه إلى اليمن واحدا تلو الآخر للجلوس مع طرفي الحرب كل على حدة لغرض وقف الحرب والدخول في تسوية سياسية فلو كان القرار (٢٢١٦) ما زال قائما فما كان لمجلس الأمن أن يرسل مبعوثيه إلى اليمن واحدا تلو الآخر، هكذا هي المرجعيات الثلاث التي عفا عليها الزمن! والله على ما نقول شهيد.

النكف الإخواني في شبوة

صالح علي الدويل باراس

فرضت سلطة الإخوان تمكينها في شبوة مستظلة بقرار جمهوري فقمعت فعاليات مشروع الاستقلال خلال العامين وقتلت وسجنت وقصفت، في سابقة لم تقم بها أي سلطة محلية معينة بقرار جمهوري، ورغم كل إجراءاتها لم ولن تقضي عليه فهو حي في نسيج المجتمع الشبواني، وعاشت في برج فرعونية "ما أريكم إلا ما أرى" فصدمهم احتلال بيحان المذل ثم لقاء "الوطأة" القبلي وما قدّرت استشعارتهم مدى اتساع الرفض الشعبي لهم حيث خدعهم تمجيد المطبلين عن التنمية و"المهترة" وضغط التنظيميين منهم بأن السياسة المثلى لإدارة شبوة هي استخدام القمع والاعتقالات والمطاردة واجتثاث كل ما يمت للجنوب بصلة.

يعلمون جيدا أن الانتقالي أقوى وأوسع قوة في شبوة تواجههم، لكن توسعت أزماتهم بفضيحة بيحان ثم تداعيات التحرك القبلي ولمحاصرة ذلك استنفروا كل مفردات "نكفهم": الخيانة والعفاشية والعمالة للإمارات والعداوة للتنمية ومحاربة مكانة شبوة التي صارت بالتمكين عالمية.. إلخ فأصبح تركيب لوحة لترميم عيادة ريفية مشروع تنمية إخوانية باهر يجب أن تنحني الأعناق له و"نكف" يردد بأن الخلاف مع شخص "بن عديو" الذي يتعرّض لحرب إقليمية، و"نكف" يعمل لإثارة المناكفات القبلية لخلق اصطفاف قبلي بينما حقيقة الخلاف أنه ليس لشخص "بن عديو" فهو موظف عام؛ بل لأنه استغل قرار الشرعية بتعيينه محافظا وجعل القرار لفرض التمكين الإخواني في المحافظة وحارب كل القوى باسم الشرعية حتى ضجت كلها ضد التمكين وبن عديو عنوانه الأبرز، فقرار تعيينه كان قرارا بتعيين موظف عام وليس قرارا بفرض التمكين في المحافظة! وهذا أس الخلاف فيها، ويعدون "لنكف مظاهرات" والمعلوم أن السلطة لا تتظاهر إلا إذا فشلت! ولا تعمل "نكف قبلي" لدعمها إلا إذا كانت غير مقبولة أو تريد أن تنزلق بالمحافظة إلى أتون صراع مسلح وهي تسعى في اتجاهات عدة منها محاولات أن تُنسي الذاكرة الشبوانية فضيحة تسليم بيحان ومواراة عدم قبولها شعبيا ونخبويا، ويمكن أخذ سقوط بيحان معيارا للضعف ومعيارا لعدم قبولها فقد احتلها الحوثي بما يشبه النزهة ولم تستطع أن تحشد الناس في المحافظة لمواجهته وذلك لعدم ثقتهم بها، ومنها أنها تريد إشاعة الاضطرابات والانقسامات في المحافظة وهي الوسيلة المثالية التي يراهن الإخوان بأنهم سيجعلون قطاعات قبلية تنضم لهم وتدافع عنهم، ونماذج ذلك حية في تجربة اليمن التي أوصلت البلاد إلى حرب السبع سنين ولذا ستلجأ سلطة شبوة لهذا الخيار بعد أن انكشف للكل عدم قبولها إلا بالقوة، ستلجأ "لنكف قبلي إخواني" علّها تغطي وتخفف من آثار طوفان معارضتها التي لم يحجبها "سراب التنمية" ولا التمجيد بالمهترة التي ظلت أبواقهم تمجدها طيلة سنتي تمكين إخواني في شبوة يريدونه "نكف قبلي" موازي بحجة التحرر من الاحتلال الإماراتي وغيرها من مفردات قاموسهم أشك في حظوظ نجاحه فلن تغامر أي قبيلة أن يتقدم رمز منها ويكون ركيزة لمشروع الإخوان إلا من أشخاص محسوبين على التنظيم وتجمّع كهذا مظاهرة وليس تجمّعا قبليا إذا لم يجمعه رمز قبلي له جذور معروفة وان جعلوا له من مسمى قبلي، ويمكن استشعار التحضير من نشر إشاعة تضخيم المنافرات والمكايدات القبلية ومحاولاتهم في إعادة "فرمتة" الذاكرة في شبوة لمناكفات انتهت تاريخيا ستكون محاولات يائسة لشق النسيج المجتمعي وإشاعة المنافرات فيه وهي سياسة ظلت اليمننة تغذيها في المحافظة منذ الوحدة ولها أبواقها لكن مصالح القبائل صارت متداخلة على قاعدة الصلة والتمازج وليس قاعدة القطيعة والتعارض التي يسعون لها وتنفخ فيها أبواقهم.

ما مصير مدرسة القادسية؟

عبدالله ناصر العولقي

لم يكتفِ التوسع المعماري الكبير والمتفاوت في بَعض مناطق محافظة عدن بالامتداد الأفقي في المساحات الواسعة المحيطة ببعض المناطق والأحياء السكنية، لكنه تجاوز ذلك، وتغلغل أيضا في جميع الأحياء القديمة المكتظة بالبنايات، وتم ذلك من خلال حشو بعض الفراغات الموجودة في المخطط القديم بعمارات ومباني جديدة، كما طال تلك الأحياء توسع رأسي، حيث تم هدم بعض المباني الشعبية والبسيطة الارتفاع وبعض الفلل القديمة، وإقامة بنايات عالية في مواقعها، تضم العديد من الشقق السكنية، وكل ذلك أدى إلى مضاعفة عدد الأسر التي تقطن تلك الأحياء. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكثافة السكانية، والتي أفرزت بعض الضغوط والاختناقات في جوانب مختلفة، منها: زحمة السيارات في الطرقات الضيقة لتلك الأحياء، وشحة في مواقف السيارات.

وفي واقع الأمر، كان لتلك الكثافة السكانية تأثير مباشر على الجانب التعليمي، حيث تضاعف أعداد تلاميذ المدارس الحكومية في تلك المناطق، والتي لم تشهد توسعة وحركة بناء مدارس جديدة، وربما كان التوسع الأساسي يرتكز على بناء صفوف إضافية في محيط بعض المدارس القديمة.

ولقد شكل زيادة التلاميذ في الفصول الدراسية عبئاً إضافيا على المعلمين والمربين، وكما أحدث بعض المضايقات للتلاميذ، وقد لعب ذلك دور سلبي على العملية التعليمية، مما دفع بعض الأسر وبشكل خاص الأسر الميسورة الحال إلى إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة، ومع ضغط الحياة المعيشية، شقَّ على البعض دفع تكاليفها المالية الكبيرة، فغالبية الناس في وقتنا الراهن، يعانون من هجمة الغلاء الفاحش عليهم، والناتج عن الانهيار الكبير للعملة المحلية.

ومن هنا، يستفسر بعض أولياء أمور التلاميذ عن سبب بقاء مدرسة القادسية في المنصورة مغلقة لسنوات طويلة، فقد توقع الناس حينما نقل طاقمها الإداري مع تلميذات مدرسة القادسية إلى مجمع خديجة في المنصورة بأن ذلك إجراء مؤقت، رغم أنه أضاف عبئا على بعض الأسر، التي اضطرت لتوفير مواصلات لبناتهم إلى موقع المدرسة البعيد عن موقعها السابق، كما أن تجاهل تأهيل مدرسة القادسية زاد في تعقيد وضع حلول للحد من زيادة التلاميذ في الفصول الدراسية.

من المعروف أن سور مدرسة القادسية يحيط بمساحة واسعة وقد شيدت في أحد جوانبه مدرسة ثانوية عدن النموذجية للبنات، والجانب المقابل روضة صغيرة بمساحة بسيطة لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد وضعت بينهما أساسات لمبنى مدرسة القادسية للبنات، وذلك بعد هدم المبنى القديم، رغم أنه لم يكن متهالكا بالصورة التي تستدعي هدمه بالكامل، ومع ذلك توقف البناء، وامتدت فترة هذا التوقف عشر سنوات، وهذا الزمن الطويل كان كفيل بإثارة شكوك الأهالي، حيث بثت بعض الإشاعات حول ما يحوم من أطماع لمتنفذين حول الموقع المتميز للمدرسة، لا سيما أنها تطل على أسواق تجارية.

ومع ذلك لا يتوقع عاقل أن تكون هذه المدرسة بغية وهدفا لفساد السلطة وأطماعها، فمدرسة القادسية تعتبر أحد المعالم العلمية لمديرية المنصورة، ولن يطويها النسيان، مهما ماطلت السلطة في تشييد مبناها، لذا ينبغي على الحكومة أن تحررها من دائرة التجاهل، وتبحث عن إيجاد سبل لإعادة تأهيلها، حتى لا تعكس انطباعات خاطئة في نفوس الناس، فيقال وراء الأكمة ما وراءها.

الرسالة الشبوانية وفزاعة "أتباع الإمارات"

د. عيدروس النقيب

لا شك أن اللقاء الذي شهدته منطقة الوطأة بمحافظة شبوة يوم الثلاثاء (١٦ نوفمبر ٢٠٢١م) قد جاء على خلفية العديد من التطورات غير الحميدة التي شهدتها شبوة على مدى السنوات الأخيرة والتي كان آخرها تسليم مديريات بيحان الثلاث من قبل المليشيات التي تنتحل صفة "الجيش الوطني" لجماعة الحوثي دونما مواجهة تذكر، مع استمرار أعمال القمع والاستئساد ضد أبناء شبوة ونشطاء الفعاليات السلمية فيها، فضلا عن تردي الخدمات وانهيار الحياة المعيشيةِ لأبناء شبوة كما هو الحال مع كل محافظات الجنوب، علماً بأن شبوة محافظة غنية بالموارد النفطية والغازية والسمكية التي لم يستفد أهلها من ريالٍ واحد من عائداتها.

بيان اللقاء الجماهيري في شبوة والذي اشترك فيه الآلاف من الوجهاء والنشطاء السياسيين والمجتمعيين من كل مديريات وقبائل شبوة ومن مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية من أبناء المحافظة، لم يعجب الكثيرين فكانت فزاعة "أتباع الإمارات" هي الهراوة الجاهزة لمن يدين الفساد ويرفض القمع ويدعو إلى إنصاف الضحايا وتوفير الخدمات وإشراك أبناء المحافظة في إدارة شؤون محافظتهم التنفيذيةِ والأمنية والعسكرية، ومنح أبناء المحافظة حصةً ولو ضئيلةً من ثرواتهم التي لا يعرفون من يستولي عليها؟ ولا أين تباع ؟ ولا كيف تصرف عائداتها؟ وهم يعانون الأمرين من سياسات الإفقار والحرمان والتهميش والاستبعاد وفوقها القمع والتنكيل الذي وصل حد القتل بالرصاص الحي لكل من لا يبجِّل المحافظ، (المنتقى من بين الأطهار والمنقى من عيوب سائر البشر) ، كما تقدمه القنوات التابعة لخاطفي الشرعية.

الذين لم يرق لهم البيان الصادر عن اللقاء التاريخي لأبناء شبوة ولا خطاب الزميل النائب عوض ابن الوزير في هذا اللقاء يريدون أن يقنعوا العالم بأن عشرات الآلاف الذين شاركوا في هذه الفعالية ومن ورائهم مئات الآلاف من أسَرِهم وذويهم والمتعاطفين معهم ممن لم يتمكنوا، لسبب أو لآخر من المشاركة في هذا الحشد، هم أتباعٌ للإمارات وعملاءٌ لها، وفي حقيقة الأمر لو صدق هذا القول فإنه شرف لدولة الإمارات الشقيقة أن يكون لديها عشرات وربما مئات الآلاف من الأتباع في محافظة لا يزيد سكانها عن ثلاثة أرباع المليون نسمة (حسب تعداد ٢٠٠٤م كان السكان في شبوة ٤٧٠٤٤٠ نسمة)، بينما لا تمتلك السلطات (الشرعية) ربع أو ثمن هذا العدد من الأتباع.

الذين يتهمون الشعب في شبوة وفي كل الجنوب بالتبعية لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، يعلمون أن هذه الآلاف المؤلفة جاءت لتعبر عن رفضها للسياسات المتحزبة والقمعية والفاسدة التي تتبعها السلطات المحلية في شبوة، وأن هذه السلطات لا تستطيع إقناع ربع هذا العدد من السكان للتعبير عن رضاهم عن سياساتها الخائبة.

السؤال هو : متى يكف هؤلاء الحمقى عن عنادهم، ويرضخون للتعاطي مع الحقائق الواقعية مهما كانت مرة؟ ومتي يحترمون إرادة الجماهير التي لا تصرخ ترفاً ولا تتألم عناداً، وإنما ترفض سياسات القهر والإملاء وقمع الحريات والعبث بالثروات ونهبها وإفساد الحياة العامة؟

يا مسؤولي شبوة، إن الفيالق المسلحة والآلاف المؤلفة من الأنصار المستوردين من خارج المحافظة ومن خارج الجنوب عامةً، لا يمكن أن تصادر إرادة الشعب عندما يكون سلاحه هو الإيمان بعدالة قضيته والإصرار على استعادة حقوقه المنهوبة، فإنتم تراهنون على القوة والبطش والأنصار المستوردين، والشعب يراهن على الحق والحقيقة والإيمان بعدالة قضيته، وشتان بين الرهانين.

الشعب في شبوة قال كلمته و من أراد أن يؤمن بالحقيقة ويقرأ الرسالة الشبوانية بعقل وموضوعية، فما عليه إلا الإنصات لها والاستجابة لمحتوياتها المعقولة والواقعية، ومن أراد أن يقف في طريق السيل الجرار القادم من جبال وهضاب وأودية وشعاب شبوة، فليبشر بأن السيل سيجرفه مع تياره المتنامي والمتصاعد ليلقي به على أية قارعة، وحينها لن يعود للندم والتحسر مكانة في صياغة التاريخ وصناعة تحولاته القادمة؛ والله من وراء القصد.

تنويه واعتذار

ورد خطأ فني غير مقصود في العدد الماضي لمقال الأخ عبدالناصر القطيبي، حيث ورد اسم الكاتب عبدالله ناصر العولقي بدلا عن اسم الكاتب عبدالناصر القطيبي.. لذا وجب التنويه والاعتذار للكاتب وللقراء الكرام.